اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 44

26 أكتوبر—1 نوفمبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

وزارة المالية تستعد لإصدار قانون الدين العام

صرح مدير عام وزارة المالية إن اللجنة الوزارية المكلفة مراجعة أوضاع البنوك مخولة إصدار التوصيات حول مدى الحاجة لتمديد ضمان الودائع المصرفية الذي يستمر لسنة أخرى . وذلك على هامش مؤتمر في دبي يوم إن اللجنة الوزارية تجتمع بشكل دوري لمراجعة أوضاع البنوك وهي ترفع توصياتها لمجلس الوزراء الذي ينتظر أن يتخذ قراره النهائي بشأن ضمان الودائع . وأكد أن وزارة المالية بدأت في وضع الأطر العامة وصياغة الإجراءات اللازمة استعدادا لإصدار قانون الدين العام، ويعد تأسيس الوزارة لمكتب الدين العام جزءاً من هذه الاستعدادات . وحول مبلغ العشرين مليار درهم المتبقي من الودائع الحكومية لدى وزارة المالية المخصص لدعم القطاع المصرفي قال إن المبلغ مازال في حساب الوزارة، لافتاً إلى أن اللجنة المعنية بالأمر لا ترى أن هناك في الوقت الحالي أي حاجة للمزيد من الدعم المالي للقطاع الذي يرى أنه تجاوز أزمة السيولة. وقال إن "الإمارات سوف تستعرض خلال المؤتمر تجربة الموازنة الصفرية التي بادرت الدولة للبدء في تطبيقها لفترة 3 سنوات"، وقال إن الهدف من التجربة يتمثل في تقليص المصاريف الزائدة والحد من هدر المال العام والمساهمة في الحد من التجاوزات والمخالفات المالية التي تحدث في بعض الجهات الحكومية . وأكد أنه يجري في الوقت الحاضر التجهيز للموازنة الصفرية مع الوزارات والهيئات التابعة .

تعليق

تقوم وحدة إدارة الدين العام بمسؤولية تطوير استراتيجيات إدارة الدين والمخاطر، ورفعها إلى مجلس الوزراء، وذلك تماشياً مع هدفها المتمثل بتعزيز وتطوير الوضع المالي للدولة، فقد أعلنت وزارة المالية «إن سرعة تشكيل وحدة إدارة الدين العام، بعد قرار مجلس الوزراء بإنشاء المكتب، تؤكد على التزام الإمارات العربية المتحدة بالعمل على تمهيد الطريق أمام تطوير سوق صحية للدين، وذلك لتوفير تمويلٍ بأقل كلفة وبمستوى مخاطر مقبول. كما أننا نهدف أيضاً إلى توفير إدارة فاعلة للدين العام وتعزيز الكفاءة المالية العامة للاقتصاد». وتعد وحدة إدارة الدين العام التابعة لوزارة المالية واحدة من ثلاث وحدات تشكل مكتب إدارة الدين، الذي سيعمل تحت الإدارة المباشرة لوزير المالية. وكجزء من اختصاصه، سيضع المكتب استراتيجية إدارة دين واقعية وواضحة، تهدف بشكل رئيسي إلى وضع سيناريوهات بديلة للتمويل أو إدارة الأصول، لتلبية الأسواق واحتياجات التمويل من جهة، ولتقييم كلفة الديون وعائدات الأصول ونسب المخاطر من جهة أخرى. كما تعمل وحدة إدارة الدين في وزارة المالية كمكتب وسطي (middle office) لمكتب إدارة الدين، وستقوم بوضع استراتيجيات وخطط إدارة الدين والأصول إضافة إلى إدارة المخاطر. أما المكتب الأمامي (front office)، فتنحصر مهمته في إصدار الأوراق المالية الحكومية وتنفيذ العمليات، بينما تشمل مهمات المكتب الخلفي (back office) أعمال المقاصة والتسوية وتسجيل المعاملات، وستوكل أعمال هذين المكتبين إلى مصرف الإمارات المركزي. وأضافت ناديه سلطان «ستطور الإمارات من خلال إدارة سيادية حكيمة للدين سوق أوراق مالية وحكومية فعالة ومستدامة، إضافةً إلى تعزيز المكانة الائتمانية للدولة». وعند تقديم توصياته بشأن العمليات والتمويل المتعدد وبدائل إدارة الأصول وتنويع العمليات من حيث العملات وأسعار الفائدة وآجال الاستحقاق وغيرها من العوامل ذات الصلة، سيعتمد مكتب إدارة الدين السياسات المالية والنقدية العامة للدولة. وفي سياق سعيه لتعزيز شفافية عمليات إدارة الديون، سيصدر مكتب إدارة الدين توصيات واضحة وخاضعة للمساءلة بشأن مختلف العمليات. كما سيقوم المكتب بإعداد خطط الاستدانة، وإصدار رزنامات للأوراق المالية الحكومية، وتقارير سنوية عن أنشطته، لضمان تمكن المستثمرين من توقع أهداف وغايات وأحجام ومواعيد استحقاق الدين. ولن يقتصر عمل مكتب إدارة الدين على المساعدة على تقييم احتياجات الحكومة من السيولة فقط، بل سيقوم أيضاً بإنشاء قنوات آمنة وفعالة لتوزيع الأوراق المالية مثل المزادات العلنية، إضافةً إلى إمكانية الاستفادة من المتعاملين الأساسيين الذين يركزون على الأسواق المتخصصة، الأمر الذي سيساهم في تخفيض تكاليف العمليات. وفي حين سيكون جمع الأموال بشكل مباشر من خلال المزادات والاكتتابات التنافسية الخيار الرئيسي للمكتب، فإن الاكتتابات الخاصة ستبقى خياراً متاحاً إذا اقتضت الحاجة،

المصدر : الخليج

لدولية

ارتفاع التضخم والبطالة في منطقة اليورو بأكتوبر
صفحة 02 ◄

زيادة ملحوظة في معدل النمو الاقتصادي الامريكي
صفحة 02◄

الاقليمية

إصدارات الصكوك الخليجية تتراجع 40% إلى 3.7 مليارات دولار
صفحة 03 ◄

الطاقة النووية ستكلف الخليج 140 مليار دولار خلال 20 عاماً
صفحة 03◄

المحلية

أبوظبي تسجل أعلى نسبة ارتفاع في الاسعار ودبي الاقل
صفحة 04 ◄

10.5 مليارات درهم قيمة مخصصات 16 بنكاً وطنياً
صفحة 04◄

المقال الأسبوعي : الرسوم الحكومية
صفحة 05◄

ارتفاع التضخم والبطالة في منطقة اليورو بأكتوبر

أظهرت بيانات مكتب الاحصاءات في الاتحاد لاوروبي (يوروستات) ارتفاع أسعار المستهلكين في منطقة اليورو بصورة فاقت التوقعات في أكتوبر لكنها لا تزال ضمن المعدل المستهدف للبنك المركزي الاوروبي. وأضاف المكتب أن أسعار المستهلكين في الدول الستة عشرة التي تستخدم اليورو ارتفعت 1.9 بالمئة في أكتوبر على أساس سنوي مقابل 1.8 بالمئة في سبتمبر. وكان محللون استطلعت رويترز أراءهم توقعوا أن يبقى النمو السنوي للاسعار بدون تغيير عند 1.8 بالمئة. ويريد المركزي الاوروبي أن يبقي التضخم منخفضا لكن قرب نسبة اثنين بالمئة في الاجل المتوسط. وقال يوروستات ان معدل البطالة في منطقة اليورو ارتفع الى 10.1 بالمئة في سبتمبر من نسبة عشرة بالمئة المعدلة بالانخفاض في اغسطس اب بالرغم من تراجع أعداد العاطلين في المانيا أكبر اقتصاد في المنطقة.

المصدر: **رويترز :**

تعافي أوروبا من الأزمة مرتبط بوضع سياسة عامة للهجرة

طالبت دراسة صادرة من "المنظمة الدولية للهجرة" اليوم الأحد حول "الآثار المرتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية والهجرة" الحكومات الأوروبية بوضع سياسة عامة للهجرة، تأخذ بعين الاعتبار كلاً من العوامل الاقتصادية والتغير السكاني على المدى القصيرة والبعيد. وأوضحت الدراسة "أن تشديد ضوابط الهجرة في بلدان أوروبية عدة تبدو جذابة سياسيًا على المدى القصير، ولكن من المهم أيضًا أن تأخذ في الاعتبار الطلب المحتمل على العمال الأجانب على المدى الطويل". وربطت الدراسة بين قدرة أوروبا على المنافسة الاقتصادية واستجابتها على نحو كاف لتغيير تركيبتها السكانية، إذ من المرجح أن تحتاج أوروبا مزيدًا من المهاجرين في المستقبل. ورأت الدراسة بضرورة عدم نظر الاتحاد الأوروبي وأصحاب العمل إلى تأثير الأزمة على سوق العمل على المدى القصير، ولكن أيضًا إلى الحاجة إلى نمو فرص العمل والتوفيق بين المهارات والاحتياجات على المدى الطويل. وحذّرت من تأثير عدم توظيف المهارات والكفاءات البشرية خلال أوقات الأزمات، إذ سيؤدي هذا إلى تراجعها وعدم التوازن بين مختلف القطاعات المهنية في العديد من الدول، ما سيؤدي إلى انخفاض نسبة تلك المهارات وضياع قيمتها. وشددت على أهمية إيجاد توازن بين القيود المفروضة على قبول المهاجرين، وفتح قنوات الهجرة للعمل في المهن المطلوبة والقطاعات التي تعاني نقصًا حادًا، ما يتطلب تنسيقًا بين الحكومات وأصحاب الأعمال. إضافة إلى ذلك ترى الدراسة بأهمية تنسيق السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون مع بلدان المنشأ، ما يسهم في إنجاح استيعاب الهجرة ووضع السياسات الاقتصادية وتلك المرتبطة بالعمال المهاجرين في أنحاء الاتحاد الأوروبي.

المصدر: **وكالة الأنباء الكويتية ـ كونا :**

زيادة ملحوظة في معدل النمو الاقتصادي الامريكي

اشارت الارقام الرسمية الى ان الاقتصاد الامريكي حقق نموا في الربع الثالث بمعدل سنوي 2 في المئة، وهو نمو اسرع من نموه في الربع السابق. وجاء النمو على الرغم من زيادة البطالة وضعف السوق العقاري الامريكي. وجاءت نسبة النمو 2 في المئة للفترة من يوليو الى سبتمبر اعلى من النسبة التي روجعت بالزيادة للفترة من ابريل الى يونيو عند 1.7 في المئة. لكنها تظل اقل من معدل النمو السنوي في الفترة من يناير الى مارس عند 3.7 في المئة. وكان الاحتياطي الفيدرالي ـ البنك المركزي ـ الامريكي قال الاسبوع الماضي انه سيتخذ اجراءات جديدة لتنشيط الاقتصاد. ومن المتوقع ان يعلن الاحتياطي الشهر المقبل عن استئناف التيسير الكمي، أي ضخ المزيد من الاموال في الاقتصاد عبر شراء سندات حكومية. وبمعدل ربع سنوي حقق الاقتصاد الامريكي نموا بنسبة 0.5 في المئة عن الربع الثاني. ويظل الاقتصاد الامريكي في مرحلة تعافي بطئ مع وصول معدل البطالة الى 9.6 في المئة وتزايد قلق الامريكيين بشأن المستقبل. ويتوقع ان ينعكس ذلك بخسارة الحزب الديموقراطي في انتخابات التجديد النصفي، التي تعد بمثابة تصويت على سياسة الرئيس اوباما الاقتصادية.

المصدر: **BBC Arabic :**

صندوق النقد الدولي باع مليون أوقية ذهب

قال متحدث باسم صندوق النقد الدولي الجمعة ان الصندوق باع 1.04 مليون اوقية "32.3 طن" من الذهب في شهر سبتمبر ايلول وهو ما يزيد كثيرا عما باعه في أغسطس. وقال المتحدث ان الصندوق باع بنجلادش من هذه الكمية 320 ألف أوقية. وكانت المبيعات جزءا من خطة اعلنت في اواخر العام الماضي تقضي بأن يبيع الصندوق 403.3 طن من الذهب لتعزيز موارده الاقراضية. وكان الصندوق قال ان المبيعات ستتفادي احداث اضطراب في سوق الذهب التي تعززت بفضل السيولة الكبيرة التي تضخها البنوك المركزية في شتى انحاء العالم. وكانت اسعار الذهب سجلت اعلى مستوى لها على الاطلاق 1387.10 دولار للاوقية في وقت سابق هذا الشهر قبل ان تتراجع قليلا. وكان الانتعاش تحركه في جانب منه توقعات بان مجلس الاحتياطي الاتحادي "البنك المركزي الامريكي" سيبدأ جولة ثانية من التيسير الكمي للائتمان من خلال شراء سندات الخزانة الامريكية وهي خطوة ساعدت ايضا على تراجع حاد للدولار.

المصدر: **العرب اونلاين :**

إصدارات الصكوك الخليجية تتراجع 40% إلى 3.7 مليارات دولار

قالت محطة تلفزيون «بلومبيرج» ان اصدارات الصكوك الخليجية تراجعت بنسبة 40% منذ بداية العام الجاري الى 3.7 مليارات دولار مقارنة مع 6.2 مليارات في الفترة ذاتها من العام الماضي. واشارت المحطة الى انه على الرغم من تحقيق الصكوك ارباحاً للشهر الخامس على التوالي غير انها وصلت الى ادنى مستوى لها منذ عام 2005 حيث تراجعت اصدارات الصكوك عالمياً الى 13.5 مليار دولار مقارنة مع 18.5 ملياراً في العام الماضي. وقال يافار موينى كبير مستشاري اسواق المال العالمية في مورجان ستانلي انه على الرغم من تراجع عمليات طرح الصكوك بالدولار فان معظم مبيعات الصكوك بالعملات المحلية.كما تراجعت مبيعات الصكوك الاسلامية بعملة (الرينجت) الماليزية بنسبة 28% هذا العام لتصل الى 6.7 مليارات دولار. ومن جهة اخرى اشارت «موديز» لخدمات المستثمرين الى تحسن الميول نحو تحمل المخاطر في الخليج بعد توصيل شركة دبي العالمية الى اتفاق مع الدائنين على جدولة ديونها مما يعتبر مؤشراً ايجابياً بالنسبة لمبيعات الصكوك في 2011 وتوقع جلين وولي العضو المنتدب في شركة انترينسك لادارة الاستثمارات ان تستفيد استراليا للمرة الأولى من سوق الصكوك بمجرد ازالة الحواجز الضريبية.

المصدر: **الوطن الكويتية**

السعودية: تكلفة المعيشة ترتفع 6% خلال متوسط الربع الثالث من 2010

كشفت البيانات الرسمية الحكومية في السعودية عن ارتفاع تكلفة المعيشة في البلاد بنسبة 6 في المائة، بمتوسط الربع الثالث من العام الحالي (2010)، مقارنة بمتوسط الربع الثالث (2009)، وذلك بعد أن ظهرت بوادر ارتفاع سعري في عدد من المجموعة الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في السعودية. وقالت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إن مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه سجلت ارتفاعا بنسبة 8.9 في المائة متأثرة بالارتفاع الذي سجلته مجموعتان فرعيتان من المجموعات الفرعية الأربع المكونة لها، وهي مجموعة الإيجار بنسبة 10.5 في المائة، ومجموعة مصاريف المياه بنسبة 0.2 في المائة. وفي مقابل ذلك، سجلت مجموعتان فرعيتان انخفاضا في أرقامهما القياسية وهما مجموعة ترميم وإصلاحات وصيانة المسكن بنسبة 0.7 في المائة، ومجموعة الطاقة والوقود بنسبة 0.1 في المائة. وأشارت البيانات إلى أن مجموعة السلع والخدمات الأخرى سجلت ارتفاعا في متوسط الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 8.5 في المائة متأثرة بالارتفاعات، التي سجلتها مجموعتان فرعيتان من المجموعات الثلاث المكونة لها، وهي مجموعة السلع الشخصية بنسبة 22.2 في المائة، ومجموعة نفقات وخدمات أخرى بنسبة 3.1 في المائة.

المصدر: **جريدة الشرق الأوسط**

الطاقة النووية ستكلف الخليج 140 مليار دولار خلال 20 عاماً

قالت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في بيان لها اليوم أن فريق العمل المكلف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية في دول المجلس الست، ناقش خلال إجتماعه الـ15 في الرياض، الذي سيستمر لمدة يومين، ما تم إنجازه وكذلك تقرير المؤتمر العام الـ54 للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومشاريع التعاون التقني لدول مجلس التعاون مع الوكالة الدولية وإقامة ورشة عمل مع الإتحاد الأوروبي. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قررت في ديسمبر/كانون الأول عام 2006، إطلاق برنامج للطاقة النووية، واتفقت على إقامة مشروع خليجي بحثي مشترك لهذا الغرض، وذلك بهدف تأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية، على أن محطات الطاقة سيجري تشييدها من قبل كل دولة على حدة، ولم تطرح فكرة بناء مفاعل نووي مشترك.وكان الفريق الخليجي المكلف لمتابعة إعداد دراسة الجدوى الأولية لاستخدامات الطاقة النووية عقد إجتماعه الأول مع وفد من خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مايو/أيار عام 2007 في الرياض، وجرى الاتفاق حينها على أن تقوم الوكالة بإعداد هذه الدراسة بشأن هذا الموضوع.

تعليق

يؤكد خبراء الطاقة أن الدول الخليجية تحتاج لمضاعفة طاقتها الإنتاجية من الكهرباء والمياه لمواجهة تحديات الطلب المتنامي على الكهرباء والموارد المائية في المنطقة. وبحسب تقارير شبه رسمية، فإن دول الخليج ستحتاج إلى 100 ألف ميغاوات من الطاقة الإضافية خلال السنوات العشر المقبلة لمقابلة متطلباتها، بحسب مجلس الطاقة العالمي.ووفقاً لتوقعات الخبراء، فإن توجه دول الخليج نحو الطاقة النووية، سينحصر في إنشاء مفاعلات صغيرة للبحث العلمي، وربما لتحلية المياه وللاستخدامات الطبية على مستوى محدود، من أجل إنشاء قاعدة علمية وطنية من الخبراء والمهندسين والتقنيين النوويين، الذين يمكن أن يطوروا هذا المجال بشكل أكبر في المستقبل.

المصدر: صحيفة الرياض

مصر تخفض عجز الميزانية في 2009-2010 الى 8.1 % من الناتج المحلي

أفاد بيان من وزارة المالية المصرية يوم الجمعة ان عجز الميزانية المصرية في السنة المالية 2009-2010 بلغت نسبته 8.1 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. ونقل البيان عن يوسف بطرس غالي وزير المالية قوله "النتائج النهائية للحساب الختامي للموازنة العامة لعام 2009-2010 تفوق التوقعات."

تعليق

الحكومة تقوم بإصلاحات مختلفة من بينها تحسين العائد من الضرائب العقارية، وميكنة المدفوعات والإيرادات الحكومة ، بالإضافة للتعديلات فيما يتعلق بالضرائب و بالمعاشات. كما ان أن خطط تحفيز الاقتصاد الحكومية والانفاق على البنود الهامة مثل الاجور والدعم وتكلفة الدين العام، والتى يصعب خفضها حتى فى ظل الازمة، ساهمت في زيادة نسبة العجز، وهو أمر إيجابي لتنشيط النمو.

المصدر: رويترز

أبوظبي تسجل أعلى نسبة ارتفاع في الاسعار ودبي الاقل .. 0.87% ارتفاعا بالتضخم في الدولة خلال سبتمبر

اظهرالتقرير الشهري للمركز الوطني للإحصاء ارتفاع معدل التضخم في دولة الامارات خلال شهر سبتمبر المنقضي بنسبة 87 .0% نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 06 .116 نقطة مقابل 07 .115 نقطة في شهر اغسطس الماضي وسجل ارتفاعاً بنسبة 16 .1% مقارنة مع سبتمبر من عام 2009 . وسجل ارتفاعاً مقداره 61 .0% نهاية التسعة شهور الأولى مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 أما على مستوى الربع فقد سجل المؤشر ارتفاعاً مقداره 94 .0% خلال الربع الثالث من 2010 مقارنة بالربع الثالث من العام 2009 استنادا الى عام 2007 كعام أساس. ووفقا للتقرير فقد سجلت الأسعار في أبوظبي اعلى نسبة ارتفاع بين امارات الدولة بنسبة 04 .1% خلال شهر سبتمبر2010 مقارنة مع شهر أغسطس السابق أما امارة دبي فقد سجلت اقل نسبة ارتفاع في الأسعار بنسبة 34 .0% خلال نفس الشهر. ولاحظ التقرير أن أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية وأسعار خدمات النقل وأسعار الترويح والثقافة وأسعار التعليم هي سبب الارتفاع الحاصل في الأسعار في الدولة خلال الشهرالحالي مقارنة بأسعار الشهر السابق بينما اتسمت أسعار بقية السلع في المجموعات الأخرى بالارتفاع الطفيف أو الانخفاض أو الاستقرار أحياناً مقارنة بأسعار الشهر السابق.

المصدر: **:** البيان

ارتفاع نسبة التجارة الخارجية للإمارات في النصف الأول

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية للدولة للنصف الأول من العام الحالي وفق نتائج إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة في الدولة التي أصدرها المركز الوطني للإحصاء 351.9 مليار درهم مقابل 323.7 خلال الفترة نفسها من عام 2009 بارتفاع مقداره 28.2 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 8.7%.

وتشير البيانات عينها إلى أن قيمة الواردات بلغت 231 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة بـ 224 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2009، وبنسبة ارتفاع مقدارها 3.1 لفترة المقارنة. من جانب آخر بلغت قيمة الصادرات 38 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة بـ 28.8 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2009، وبنسبة ارتفاع مقدارها 31.9 % عما كانت عليه خلال النصف الأول من عام 2009.أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 82.9 ملياراً خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة بـ 70.9 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2009، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره ما نسبته 16.9 % لفترة المقارنة نفسها. وبلغت قيمة العجز في الميزان التجاري للسلع غير النفطية، الذي يمثل الفرق الناتج بين قيمة الصادرات غير النفطية إضافة إلى المعاد تصديره وقيمة المستوردات، 110.2 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الحالي، مقابل 124.4 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2009، وبنسبة انخفاض 11.4 %.

المصدر: **:** وكالة أنباء الإمارات

الإمارات تستأثر بـ21% من خدمات الشحن الإلكتروني حول العالم

كشف تقرير حديث للاتحاد الدولي النقل الجوي "إياتا"، أن دولة الإمارات هي الأعلى أداء في العالم لناحية تطبيق نظام للشحن الإلكتروني(E-freight)، لنسبة 21% من شحنات الشحن الإلكتروني حول العالم مصدرها مطارات الإمارات . تعتبر "الإمارات للشحن الجوي"، قسم الشحن التابع لطيران الإمارات، أول ناقلة شحن تعتمد خدمات الشحن الإلكتروني على مستوى المنطقة . وقد نجحت الناقلة، منذ تطبيقها النظام الجديد في ديسمبر الماضي، في مناولة أكثر من 1000 شحنة إلكترونياً لتحتل بذلك مركز الصدارة عالمياً في عدد البضائع المنقولة إلكترونياً في كل أسبوع . إلى ذلك، دعا الاتحاد الدولي النقل الجوي لتنسيق الجهود في التعامل مع التحديات التي تواجه نمو القطاع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . وقال جيوفاني بيسيغناني، المدير العام والمدير التنفيذي ل"إياتا": "على مدى العقد الماضي، نمت حصة شركات الطيران في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الحركة العالمية من 5% إلى 11% . وسوف تدعم طلبيات شراء طائرات بـ200 مليار دولار على مدى العقد المقبل هذا النمو في المستقبل المنظور. "

المصدر: **:** الخليج

بزيادة 29.6% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي .. 10.5 مليارات درهم قيمة مخصصات 16 بنكاً وطنياً

عززت البنوك الوطنية من مخصصاتها في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة بلغت 6 .29% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، في خطوة تعكس استمرار القطاع في التخلص من الأصول السامة للعام الثاني على التوالي. وطبقا لتحليل لـ «البيان الاقتصادي»، فقد بلغ اجمالي قيمة مخصصات القروض المتعثرة والعامة التي جنبها 16 بنكا ومصرفا وطنيا أفصحت عن بياناتها المالية حتى الآن نحو 5 .10 مليارات درهم مع نهاية شهر سبتمبر الماضي، مقارنة مع 1 .8 مليارات درهم في الفترة نفسها من العام 2009. وكان من الطبيعي في ظل استمرار القطاع في سياسة تجنيب المخصصات ان ينعكس ذلك على الارباح، حيث بلغت ارباح 16 بنكا ومصرفا وطنيا خلال الشهور التسعة من العام الجاري 66 .12 مليار درهم بانخفاض نسبته 3 .7% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت فيها قيمة الارباح 66 .13 مليار درهم. ويلاحظ ان تسارع وتيرة الزيادة في المخصصات في الشهور التسعة الاولى من العام الجاري جاء نتيجة حرص البنوك على التعامل بحذر في طرق احتسابها، والتي تمت وفقاً لأسوأ الاحتمالات، وذلك بمجرد الشك بوجود تأخر عن السداد وحالات تعثر، مما يعني ان جزءاً من هذه المخصصات عبارة عن إجراء احترازي.

المصدر: **:** البيان

الرسوم الحكومية

تستهدف الرسوم الحكومية تحقيق العديد من الأهداف منها الاجتماعي ومنها الاقتصادي والمالي ، وقد يستهدف الرسم تحقيق بعض أو كل هذه الأهداف في ذات الوقت . وفي هذا القسم من الدراسة سيتم مناقشة أهداف فرض الرسوم الحكومية ويلي ذلك عرض لأهم طرق تسعير الخدمات الحكومية أو تحديد قيمة الرسوم.

تقوم الحكومة في العصر الحديث بتقديم العديد من الخدمات لأفراد المجتمع ومن بين هذه الخدمات يمكن التمييز بين نوعين رئيسين :

- الخدمات العامة (الخدمات غير القابلة للتجزئة) .
- الخدمات الخاصة (الخدمات القابلة للتجزئة) .

الخدمات العامة :

الخدمات العامة هي تلك الخدمات التي لا يمكن استبعاد أي فرد من أفراد المجتمع من الحصول عليها أو التمتّع بمنافعها ومن أبرز الأمثلة على الخدمات العامة خدمات الأمن الداخلي (الشرطة) والدفاع (الجيش) والتي يتمتع جميع الأفراد المقيمين على أرض الدولة دون دفع مقابل مادي مباشر جراء التمتع بهذه الخدمات ، كما أنه من الصعب إذا ما قررت الحكومة فرض رسوم على تلك الخدمات استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون هذا الرسم ، ولذا فإن هذا النوع من الخدمات يطلق عليه أحياناً " الخدمات غير القابلة للاستبعاد " وتتميز هذه الخدمات بصعوبة تحديد نصيب الفرد منها حيث أنها ذات نفع عام يعود على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في المجتمع دون تمييز ، الأمر الذي يجعل من الصعب قياسه . ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه الخدمات عادة ما يتم تمويلها عن طريق الضرائب ، ونتيجة لعدم وجود ضرائب في الإمارة فإن تمويل هذه الخدمات يلقي أعباءاً مالية إضافية على الموازنة العامة لحكومة الإمارة .

الخدمات الخاصة (الخدمات القابلة للاستبعاد) :

تشير الخدمات الخاصة إلى تلك الخدمات التي يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون الرسوم الخاصة بها ورغم أن هذا النوع من الخدمات يحقق نفع عام للمجتمع ككل ونفع خاص يعود على المستفيد من هذه الخدمات فإن غلبة النفع الخاص على النفع العام تكون واضحة ، الأمر الذي يجعل من السهل تقدير قيمة ما يحصل عليه كل فرد من نفع خاص ومن الأمثلة على هذا النوع من الخدمات : الخدمات التعليمية ، الخدمات الصحية ، خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والمواصلات العامة ، ونتيجة لإمكانية استبعاد من لا يقوم بدفع مقابل الحصول على هذه الخدمات من التمتع بمنافعها فإن هذا النوع مؤهل لفرض مقابل مادي نظير الحصول عليها .

وفي نطاق هذا النوع من الخدمات يمكن التمييز بين مجموعتين فرعيتين :

- المجموعة الأولى : تكون المنفعة الخاصة فيها غالبة لدرجة كبيرة على النفع العام ، حتى أنها تأخذ السمة التجارية وغالباً ما يطلق على المقابل المادي الذي يتم تحصيله نظير الحصول على هذه الخدمات (الثمن العام) مثل الكهرباء والمياه .
- المجموعة الثانية : يغلب عليها النفع الخاص أيضاً إلا أنه ليس بنفس القدر كما في المجموعة الأولى ويطلق على المقابل المادي الذي يتم تحصيله نظير الحصول على هذه الخدمات (الرسم) .

ولأغراض عملية سيتم التعامل مع كل من (الثمن العام) و (الرسم) على أنهما شيء واحد يطلق عليه (الرسم) ، ومن ثم فإن لفظ (الرسم) في هذا التقرير سيشير إلى المقابل المادي الذي تحصّله الحكومة نظير الاستفادة من الخدمات القابلة للاستبعاد / التجزئة .

تسعى الحكومة من خلال فرض الرسوم على الخدمات الحكومية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها :

1-1 : **أهداف اجتماعية** :

قد يكون الهدف من فرض رسم ما هو تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية مثل الحدّ من استهلاك بعض السلع الضارّة صحياً أو التي لا تتفق مع القيم والعادات الدينية والثقافية للمجتمع ، مثال ذلك : فرض رسوم على مستهلكي المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ .

2-1 : **أهداف اقتصادية** :

تحتل الأهداف الاقتصادية أهمية خاصة عند فرض الرسوم الحكومية إذا يمكن القول أنها الأهداف الأهم ، حيث تستهدف :

- ترشيد الاستهلاك : تسعى الحكومة من خلال فرض الرسوم إلى دفع وتشجيع أفراد المجتمع إلى ترشيد استخدامهم لبعض الخدمات حيث أن توفير تلك الخدمات بدون مقابل أو مقابل رسم زهيد غالباً ما يؤدي إلى الإسراف في استخدام هذه الخدمات (ومن الأمثلة على ذلك خدمات المياه والكهرباء) بما يفوق الاحتياجات الأساسية ، الأمر الذي يمثل هدراً لموارد اقتصادية كان يمكن استغلالها لأغراض أخرى تعود على المجتمع بنفع أكبر ، ومن ثم يمكن القول أن أحد الأهداف الاقتصادية لفرض الرسوم الحكومية هو زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع .

- تحقيق العدالة : تقتضي اعتبارات العدالة أن يتحمل المنتفع بخدمة ما تكلفة توفير هذه الخدمة له وذلك لأن تقديم الخدمات الحكومية بدون مقابل يعني أن يتم تمويل تلك الخدمات من خلال فرض ضرائب يدفعها جميع أفراد المجتمع سوءا كانوا من المنتفعين بالخدمة أم لا وهو أمر يتعارض مع اعتبارات العدالة الاقتصادية . وبناءاً على ذلك يمكن القول أن فرض الرسوم الحكومية قد يؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي على دافعي الضرائب ، إلا أن هذا الهدف الأخير لا يتفق مع الظروف الاقتصادية للإمارة حيث لا تُفرض ضرائب على أفراد المجتمع ولكن يبقى هدف تحقيق العدالة الاقتصادية ذو أهمية في الإطار الاقتصادي للإمارة .

وقد تستخدم الرسوم للتخفيف من حدة مشكلة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية أو مشكلة اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية ، مثال ذلك فرض الرسوم على المرور في بعض الطرق في أوقات الذروة للتقليل من استخدام هذه الطرق وتشجيع استخدام وسائل النقل العام (رسم سالك) .

3-1 : **أهداف مالية** :

أحياناً ما يكون الهدف من فرض الرسوم هو هدف مالي بحت أي أن الغرض من فرض رسم ما هو زيادة الموارد المالية للحكومة وتغذية الخزانة العامة بإيرادات منتظمة تساهم في تمويل الإنفاق الحكومي ، وفي هذه الحالة تفوق قيمة الرسم قيمة تكلفة تقديم الخدمة المقررة ويتحدد الفرق بين تكلفة الخدمة وقيمة الرسم (العائد المالي) بالعديد من العوامل أهمها : قدرة متلقي الخدمة على الدفع ، ومدى أهمية الخدمة للمتلقي ، وكذلك آثارها الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والاستثمارات وتكاليف الإنتاج . وفي حالة غلبة الأهداف المالية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لفرض الرسم فإن الرسوم في هذه الحالة تعمل " كضرائب مقنّعة " أي أن هذه الرسوم تكون بمثابة ضرائب ، وهنا تجدر الإشارة إلى خطورة المغالاة في تقدير قيمة الرسوم واثر ذلك على الاستثمارات المحلية والأجنبية ذلك أن مؤسسات الأعمال تستهدف في النهاية تحقيق أقصى ربح ممكن الأمر الذي يتأثر بصورة رئيسية بتكاليف الإنتاج التي تمثل الرسوم أحد بنودها ، فكلما ارتفعت قيمة الرسوم زادت تكاليف الإنتاج وانخفض هامش الربح الأمر الذي يؤثر سلباً على تدفق الاستثمارات ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التوظف ، وبالطبع لن يلقي المستثمر بالاً لمسمى ما يدفعه من مقابل مادي نظير الخدمات الحكومية وما إذا كان يطلق عليه (رسم) أو (ضريبة) .